مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٢٤** (الاستئناف ١)
الثلاثاء، ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد الطلحي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لوونغ منه
	كرواتيا	السيد مهارمي
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لوزنتيس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2008/31)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): يعرب وفد مصر لكم ولأعضاء مجلس الأمن عن تقديره لاستجابتكم السريعة لطلب المجموعة العربية بعقد هذه الجلسة الطارئة لبحث الأوضاع المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة نتيجة الإجراءات العقابية القاسية التي تصر إسرائيل على فرضها على الشعب الفلسطيني، في مخالفة صارخة لالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وخاصة لالتزاماتها كقوة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

وأود أن أعرب عن تأييد وفد مصر لما جاء في بيان المملكة العربية السعودية، رئيس المجموعة العربية لشهر كانون الثاني/يناير، وما سيرد في بيانات كوبا نيابة عن دول عدم الانحياز، وباكستان نيابة عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تعبر جميعها عن إجماع دولي في إدانة هذه الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية للقانون الدولي وللالتزامات الدولية.

وإذ تؤكد مصر على موقفها القانوني والسياسي الرافض لتلك الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية وغير الإنسانية، فإنها تطالب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأكمله اليوم باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بوضع حد لسياسات الإغلاق والحصار وقطع إمدادات الغذاء والبترول والغاز، وبضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني وتوفير سبل المعيشة الكريمة له، لا فرق في ذلك بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالشعب الفلسطيني شعب واحد.

فقد شعرنا جميعا بالأسى تجاه المشاهد المفزعة لآثار هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية المنافية لكل القواعد والالتزامات الدولية للقوة القائمة بالاحتلال، وأولها سياسات الحصار والإغلاق التي ترتب عليها شح في المواد الغذائية والإمدادات الطبية وانقطاع للكهرباء وتوقف للعمل بالمستشفيات والمخابز، وانقطاع لكافة وسائل التدفئة في ظروف جوية بالغة السوء، وتوقف معدات الإمداد بالمياه والصرف الصحي، بما يهدد بانتشار الأوبئة والأمراض.

ويزيد من شعورنا بالأسى أن هذا الشعب الشقيق – وتحت هذه الظروف المعيشية البالغة القسوة التي تفرضها قوة الاحتلال – يتعرض لهجمات متتالية من جيش الاحتلال الإسرائيلي سقط نتيجة لها خلال اليومين الماضيين ما لا يقل عن أربعين فلسطينيا وجرح خلالها المئات.

وفي سعي مصر للتعامل بفاعلية مع الأزمة الإنسانية القائمة على الأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، طلب الرئيس محمد حسني مبارك، في اتصالات متتالية مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع الإسرائيليين، وقف هذه الإجراءات العقابية على الفور، واتخاذ كل الإجراءات الضرورية للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، ولضمان عدم تكرار لجوء إسرائيل لهذه الإجراءات، التي تقوض جميع الجهود الدولية المبذولة للتوصل إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القادرة على البقاء، من خلال العملية التفاوضية التي انطلقت إثر مؤتمر أنابوليس، والتي أصبحت تتعرض للخطر نتيجة للأوضاع الإنسانية والاقتصادية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي مسار مواز، أجرت مصر اتصالات مكثفة على أعلى مستوى مع المجموعة الرباعية، التي ينبغي أن تتحمل مسؤولية كبيرة عن التصدي لهذا الوضع المتردي وعن ضمان عدم تكراره، كما أجرت اتصالات أخرى على أعلى مستوى مع القيادة الفلسطينية في رام الله ومع العديد من القوى الدولية الفاعلة المهتمة باستمرار مسيرة السلام في الشرق الأوسط على أسس من الشرعية الدولية والاحترام

الكامل للالتزامات المتبادلة للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية.

ونحن مع رفضنا التام لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل، نشدد على أهمية التزام الجانب الإسرائيلي بأحكام القانون الدولي وبالتزاماته كقوة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، وأهمها التزامه باحترام حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وذلك حتى لا تتسبب المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب الفلسطيني الآن في تغذية الدائرة المفرغة للعنف، وفي الابتعاد عن الروح الإيجابية الهادفة للتوصل للتسوية السلمية العادلة.

وفي هذا السياق، فإن قرار الحكومة الإسرائيلية باعتبار قطاع غزة كيانا معاديا، يشكل في حد ذاته مخالفة إضافية، تسعى للتفرقة بين أبناء الشعب الفلسطيني الواحد على أسس غير قانونية وغير شرعية.

ورغم نجاح المساعي المصرية مع باقي المساعي الدولية في تأمين إعادة الكهرباء في شمال غزة وبدء تزويد القطاع جزئيا بالوقود، ومع استمرار مصر في التزامها بتزويد منطقة رفح جنوب القطاع بالتيار الكهربائي، ما زالت على مجلس الأمن مسؤولية كبيرة عن رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني، وفتح كل المعابر للمساعدات الإنسانية اللازمة لعودة الحياة إلى طبيعتها في الضفة والقطاع على حد سواء، ومنع إسرائيل من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني من خلال هجماتها المتكررة التي تقتل أبناء الشعب الفلسطيني وتقتل معهم كل أمل للسلام في منطقة الشرق الأوسط. وتتطلع مصر إلى أن يتخذ المجلس فورا الإجراءات الكفيلة بمنع حدوث ذلك.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ماميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة بالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز. واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنئ ليبيا بأسرها على عملكم المثير للإعجاب، بوصفكم رئيسا للمجلس خلال شهر كانون الأول/يناير.

إن أعضاء حركة عدم الانحياز يدينون الهجمات العسكرية الأخيرة من جانب إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة والتي أودت بحياة ١٩ فلسطينيا وإصابة ٥٠ شخصا آخر بجراح خطيرة، بالإضافة إلى التدمير الواسع النطاق للممتلكات المدنية والأراضي الزراعية. إن الحالة تثير قلقا بالغا لحركة عدم الانحياز لأن تلك الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية أودت بحياة أكثر من ١٥٠ من المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء، خلال الشهر ونصف الشهر الماضيين.

إن هذا التصعيد العسكري العنيف من جانب إسرائيل يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ويذكي هذا التصعيد دائرة العنف ويهدد السلم والأمن الدوليين، ويهدد كذلك عملية السلام الهشة بين الجانبين. وزيادة على ذلك، فإن مثل هذه الأعمال تزيد من تفاقم الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة، حيث يستمر بقاء السكان المدنيين تحت وطأة العقوبات الجماعية في ظل الحصار الكاسح.

وقد شددت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، إغلاق الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال إغلاق جميع المعابر على الحدود، مانعة بذلك حتى إمدادات المواد الغذائية للسكان منذ يوم الجمعة، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، أمعنت إسرائيل في تخفيض إمدادات الوقود إلى قطاع غزة، قاطعة بالكامل وصول الوقود إلى محطة توليد

الكهرباء الرئيسية يوم الأحد، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

إن هذه التدابير غير القانونية من العقوبة الجماعية تهدد بتعميق الأزمة الإنسانية وتعجل بتدهور الحالة على الأرض في كل المجالات. وقد أثر تعليق إمدادات الوقود على تزويد الكهرباء للسكان المدنيين.

وينبغي مطالبة إسرائيل برفع الحصار والسماح بفتح المعابر، لكي يتسنى، كحد أدنى، وصول المواد الغذائية والأدوية الضرورية. ويجب اتخاذ إجراءات فورية لتأمين دخول الإمدادات الأساسية وإعادة تزويد قطاع غزة بالوقود.

وتهيب حركة عدم الانحياز بالمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بتحمل مسؤولياته في دعوة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أن توقف على الفور انتهاكاتها وأن تمتثل بوصفها القوة القائمة بالاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعرب حركة عدم الانحياز عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني في هذه الفترة الحرجة وتؤكد من جديد على موقفها المبدئي الطويل الأجل الداعي، في جملة أمور أخرى، إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيدة ستيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا، وبلدا رابطة التجارة الحرة الأوربية، أيسلندا وليختنشتاين، العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك جمهورية مولدوفا وأوكرانيا.

ويساور الاتحاد الأوروبي قلق بالغ إزاء العنف الذي تتعرض له غزة والمجتمعات المحلية في جنوب إسرائيل. وبينما يعترف الاتحاد الأوروبي بحق إسرائيل الشرعي في الدفاع عن النفس، يدعو إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف، بما في ذلك مواصلة إطلاق الصواريخ على أراضي إسرائيل، وجميع الأنشطة التي تتنافى مع القانون الدولي وتعرض المدنيين للخطر.

ويعرب الاتحاد الأوروبي مجددا عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية في غزة ويدعو إلى مواصلة تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك الوقود وإمدادات الطاقة. ويجدد الاتحاد الأوروبي دعوته إلى جميع الأطراف كي تسمح بإيصال الإمدادات دون عوائق إلى غزة تعمل على وجه الاستعجال من أجل فتح المعابر أمام السلع والأشخاص.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات بين المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين بشأن جميع المسائل العالقة – بما فيها مسائل الوضع النهائي كافة – بغية إبرام اتفاق سلام قبل نهاية عام ٢٠٠٨، كما تم الاتفاق على ذلك في أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا أن هذه فرصة ذات أهمية بالغة كي يقوم الشركاء الإقليميون والدوليون بتفعيل دعمهم للسلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة انخراط الشركاء العرب على نطاق واسع وبصورة مثمرة، بناء على مبادرة السلام العربية.

ويحث الاتحاد الأوروبي الطرفين على تنفيذ الالتزامات الواردة في خريطة الطريق بصورة موازية لمفاوضاتهما. ويظل الهدف هو إنشاء دولة فلسطينية مستقلة

وديمقراطية متصلة الأراضي وقابلة للبقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، توحد بين جميع الفلسطينيين، وتعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. ويشكل النشاط الاستيطاني في الآونة الأخيرة مصدرا آخر لقلق الاتحاد الأوروبي في ذلك السياق، لأنه يمثل عائقا رئيسيا أمام إحلال السلام. ويجدد الاتحاد الأوروبي التأكيد على أن خريطة الطريق واضحة في ذلك الصدد.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بمواصلة الانخراط الفعال من أجل دعم جهود الطرفين لإبقاء المفاوضات على المسار الصحيح، بالعمل الوثيق مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية والشركاء في المنطقة. ولا يزال الاتحاد الأوروبي مصمما على الإسهام إسهاما كبيرا في هذا الجهد، على النحو المبين في استراتيجية عمله ”بناء الدولة من أجل السلام في الشرق الأوسط“، التي تشمل المجموعة الواسعة النطاق من أنشطته المعنية بتقديم المساعدة.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج المؤتمر الدولي للمانحين المعني بإنشاء الدولة الفلسطينية – لا سيما، التعهد بتقديم تبرعات تفوق ٧,٤ بليون دولار – ويهيب بجميع المانحين أن يقدموا ما تعهدوا به من تبرعات، دعما للجهود الرامية إلى بناء دولة فلسطينية في المستقبل وفقا لخطة الإصلاح والتنمية التي قدمها رئيس الوزراء فياض. وفي ذلك السياق، يذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية القصوى للتنفيذ الكامل للاتفاق المتعلق بالحركة والوصول. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتقديم مزيد من الدعم المالي إلى الشعب الفلسطيني وإيجاد السبل للقيام بذلك. وفي ذلك الصدد، سيظل الاتحاد الأوروبي يدعم عمل ممثل المجموعة الرباعية توني بلير.

وفي الختام، أود أن أعرب مجددا عما يساور الاتحاد الأوروبي من قلق إزاء موجة العنف في غزة وضواحيها، وهو يدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة. ويناشد الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف التزام الهدوء، لا سيما في هذا الوقت الذي يجري فيه استئناف العملية السياسية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): باسم منظمة المؤتمر الإسلامي، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على استجابتكم للنداءات من أجل عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بغية النظر في الحالة الإنسانية الخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة.

بعد الآمال الكبيرة من أجل السلام التي أحياها مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر، والدعم القوي الذي تم التعهد بتقديمه لإنشاء دولة فلسطينية في المستقبل أثناء مؤتمر المانحين الدوليين الذي عقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، والمساعي الدبلوماسية الرفيعة المستوى التي بذلت مؤخرا في المنطقة، نمت لدى المجتمع الدولي آمال قوية في التقدم على مسار السلام في المنطقة. وتوقع أن يتلقى مردودا مشجعا بشأن عملية المفاوضات التي انطلقت في أنابوليس. وفي الميدان، توقعنا أن نشهد فترة توقف في انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي المحتلة، وبعض أوجه التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وتحسينات ملموسة في أحواله المعيشية. وللأسف، ما زالت تلك الآمال بعيدة عن التحقيق.

وعلى العكس من ذلك، ها نحن نواجه مرة أخرى تصاعد أعمال العنف، واستمرار التدهور في حالة إنسانية هشة بالفعل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما قطاع غزة. وتسببت الحملة العسكرية المكثفة التي شنتها إسرائيل مؤخرا، واستخدامها للقوة بصورة عشوائية، في إرهاب السكان المدنيين هناك. وأدت إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ومقتل أكثر من ٤٠ فلسطينيا، بمن فيهم العديد من

الأطفال والنساء، خلال الأيام القليلة الماضية، علاوة على إصابة عشرات آخرين بجروح، والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية، والممتلكات الخاصة، والأراضي الزراعية والبساتين. وفي الوقت ذاته، تقوض أيضا التوغلات العسكرية المتواصلة لإسرائيل وحملة الاعتقالات التي تشنها في قطاع غزة – وخاصة المداهمات التي وقعت مؤخرا في نابلس – الجهود الأمنية للسلطة الفلسطينية.

وحتمت خطورة الحالة أيضا عقد دورة استثنائية لمجلس حقوق الإنسان بغية الدعوة إلى اتخاذ إجراء دولي عاجل لإنهاء هذه الانتهاكات الخطيرة من جانب إسرائيل، وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفقا لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة. ونحن نحث جميع الأطراف المعنية على احترام قواعد القانون الدولي والامتناع عن ارتكاب أعمال العنف ضد السكان المدنيين.

وإغلاق إسرائيل للمعابر في غزة – وقطع إيصال المساعدة الإنسانية، وإمدادات الوقود والكهرباء وغيرها من المواد الطبية ومواد الإغاثة – أمر غير مقبول كلية. ونتشاطر قلق المجتمع الدولي في هذا الصدد، وندعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الوحشي الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

وما من شيء يمكن أن يبرر هذا النوع من السلوك والعمل غير القانوني من جانب إسرائيل. ويشكل هذا التصعيد من جانب إسرائيل – الذي يقترن مع قرارها المضي قدما في بناء مستوطنات جديدة على الأراضي الفلسطينية، ضاربة عرض الحائط بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق والرأي العام الدولي – ضربة قاسية لتدابير بناء الثقة وحسن النوايا، التي تكتسي أهمية حاسمة لإيجاد بيئة مؤدية للمفاوضات. ومازال بناء جدار الفصل غير القانوني مستمرا دون هوادة. ويشكل إفلات إسرائيل من العقاب عاملا رئيسيا في التحريض على القيام بردود أفعال يائسة والتسبب في دائرة العنف المفرغة التي قوضت جهود السلام.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لإسرائيل بتقويض عملية السلام الناشئة، التي استثمر فيها وقتا وجهودا وموارد ثمينة. وتضطلع الولايات المتحدة، بوصفها ضامن تفاهم أنابوليس، بواجب خاص في هذا الصدد. غير أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي عليه أن يضطلع بمسؤولياته المسندة إليه بموجب الميثاق. وندعو المجلس إلى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الحالة. وعلينا بذل قصارى جهدنا لاحتواء الأضرار الناجمة عن الأحداث الأخيرة ومساعدة الطرفين على العودة بصورة حازمة إلى مسار الحوار والتسوية السلمية.

والخطوات التالية حيوية لتحسين الحالة في الأجل القصير وكفالة تحقيق النجاح في الأجل الطويل.

يجب وضع نهاية فورية للحملات العسكرية من جانب إسرائيل ووقف جميع أعمال العنف من جانب جميع الأطراف. وينبغي أن نقوم بتحسين سريع وملموس للحالة في الميدان بالأراضي المحتلة، كما يتعين وقف العقوبة الجماعية، وإطلاق سراح السجناء، ورفع جميع أشكال الحصار والقيود، وإنهاء الحصار المفروض على غزة فورا. ويجب وقف سياسات إسرائيل وأعمالها الرامية إلى تغيير الحقائق في الميدان، التي قد تقوض التسوية النهائية، بما في ذلك سلامة الدولة الفلسطينية المقبلة وقدرتها على البقاء. ويشمل ذلك، من جملة أمور، وقف بناء جدار الفصل غير القانوني، وتفكيك البؤر الاستيطانية الأمامية التي أقامها المستوطنون بدون ترخيص. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي، فورا ودون إعاقة، المساعدة الإنسانية الكافية وجميع السلع والخدمات الأساسية في الأراضي المحتلة، فضلا عن تعزيز الدعم الاقتصادي والاجتماعي. ويجب تقديم الدعم للسلطة

الفلسطينية لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة، بما في ذلك جهازها الأمني. وأخيرا، يجب بذل الجهود لاستعادة الوحدة الفلسطينية.

إن السبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي هو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية المتواترة النتائج المباشرة لاستمرار الاحتلال. ولذلك، فإن وضع نهاية لاحتلال جميع الأراضي العربية شرط مسبق ضروري لتحقيق السلام. وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتلزم هذه القرارات إسرائيل بالانسحاب التام من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى، بما في ذلك الجولان والأراضي اللبنانية؛ ونيل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في ممارسة حق تقرير المصير والسيادة في دولته الفلسطينية المستقلة والقابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها؛ وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

إن مشاركة الدول الإسلامية في مؤتمر أنابوليس استجابة للدعوة الموجهة من الولايات المتحدة كانت دليلا على التزامها بإقامة سلام دائم وشامل بين إسرائيل وفلسطين وفي الشرق الأوسط. ونرحب بالالتزام بإنشاء دولة فلسطينية وبالاتفاق على البدء في مفاوضات الوضع النهائي لحل جميع القضايا الجوهرية، بما في ذلك الحدود واللاجئين والمستوطنات والقدس.

ولكي نكون منصفين، يجب حل هذه المسائل على أساس الاتفاقات السابقة، لا سيما قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعيات مؤتمر مدريد للسلام وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. وسيتطلب هذا النهج انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية. ونأمل أن يتم إبرام معاهدة سلام قبل عام ٢٠٠٨، ومن ثمّ يتم تنفيذها بسرعة وإخلاص.

إن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لقضية فلسطين هي هدفنا الجماعي وواجبنا الاستراتيجي. وسيكون له أثر إيجابي على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وسوف يطلب تحقيقها المبكر دعما والتزاما من المجتمع الدولي بأسره. وسوف تضطلع منظمة المؤتمر الإسلامي بدورها الصحيح في هذا المسعى المشترك.

السيد سلام (لبنان): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم بترؤسكم أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر، وكلي يقين بأن حكمتكم وخبرتكم الواسعة ستمكن المجلس من الاضطلاع بالمهام الملقاة على عاتقه بمسؤولية كبيرة. وأود أن أعرب عن فائق تقديري للوفد الإيطالي على أدائه المميز خلال ترؤسه أعمال المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر المنصرم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونؤكد على تأييد وفد لبنان للبيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم المجموعة العربية.

سأبدأ بتعداد بعض أسماء ”الإرهابيين“ الذين نجحت إسرائيل في اغتيالهم في قطاع غزة: أمير اليازجي، ٨ سنوات، سارة سليمان أبو غزال، ٨ سنوات، محمود موسى أبو غزال، ٨ سنوات، فادي منصور الكفارنة، ١٠ سنوات. هؤلاء ليسوا الحصيلة الوحيدة، بل هم من حصيلة الأيام والأشهر الأخيرة للحرب الإسرائيلية على غزة وقد انضموا إلى قافلة من ”إرهابيين“ أمثالهم قضت عليهم إسرائيل. انضموا إلى آية الأسطل، ٨ سنوات، ومهند أمين، ٦ سنوات، ونصر الله أبو سليمة، ٥ سنوات، وغيرهم كثر.

نعم، سيدي الرئيس، هؤلاء هم عينة فقط من ضحايا العقاب الذي تفرضه إسرائيل على أهالي قطاع غزة بدعوى أن النظام القائم فيه معاد لها، وقتلهم هو وجه واحد فقط من أوجه هذا العقاب المتواصل منذ سنتين بوتيرة متصاعدة، حصارا وعزلا وتجويعا وإفقارا لا يميز بين مسلح ومدني، ولا بين كبير وصغير، ولا بين مريض وسليم.

وبعدما أنهكت إسرائيل غزة بحصار خانق قيدت فيه حركة الأفراد والبضائع، أعلنتها كيانا معاديا وأخضعتها لعزل كامل، مانعة دخول الغاز والوقود والمواد الطبية والغذائية، وأغرقتها في الظلام ودفعت بالوضع إلى حدود كارثة إنسانية يحذر منها المسؤولون في منظمتنا هذه، بل إلى حدود ما لا يقبل به ضمير إنساني، قتلى بالعشرات يوميا وأناس لا يجدون خبزا يكفيهم، وجرحى لا يجدون سيارة تنقلهم إلى المستشفيات، وإذا أمكن نقلهم فقد لا يجدون في المستشفى القدرة على تأمين العلاج لهم. وحتى من يموت قد لا ينجو من العقاب. فالوضع بلغ من السوء درجة قال فيه المسؤول في ''الأونروا'' كريستوفر غانيس: ''بات الفلسطينيون لا يجدون الأسمنت لبناء القبور''.

إنها سياسة العقاب الجماعي، تمارسها إسرائيل على الفلسطينيين في قطاع غزة بقرار واضح، وتتوعد بمواصلتها رغم الإعلان عن الرفع الجزئي للحصار. فبالأمس قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت: ''إننا نحاول أن نهاجم الإرهابيين، لكننا نثبت للأهالي أيضا أنهم لا يستطيعون التخلي عن المسؤولية عن الوضع القائم''.

هذه السياسة التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني وخصوصا لنظام حماية المدنيين الذي كرسته اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ لا سيما في المادة ٣٣ منها التي تنص صراحة على أنه

''لا يجوز معاقبة أي شخص محمي على مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تُحظر العقوبات الجماعية، وبالمثل كل تدابير التهديد أو الإرهاب، السلب محظور تُحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم''

وهذه هي نفس الأفعال التي كانت قد حرمتها أيضا المادة ٥٠ من قواعد لاهاي الخاصة بالحرب والاحتلال لعام ١٩٠٧.

ورأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شرحها لأبعاد المادة ٣٣ إياها، أن العقوبات الجماعية محظورة لأنها ''تصيب المذنبين والأبرياء على حد سواء'' ولأنها ''تعارض كل المبادئ القائمة على مفهومي الإنسانية والعدالة''.

وثمة من قال أو سيقول إن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، أو يجد لها مبررات من هذا القبيل لما ترتكبه من جرائم. لكن حق الدفاع عن النفس الذي تقره الأعراف والشرائع الدولية، ولا سيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة، هو حق لا يجوز التذرع به أبدا لشن الحرب على المدنيين الأبرياء أو إنزال القصاص بهم. وفي كل الأحوال هو حق لا يجيز الاستخدام غير المتكافئ أو المفرط للقوة، كما يحصل في غزة.

وليس مصادفة أن جون دوغار المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ اعتبر في بيان أصدره في ١٨ الجاري من مقر الأمم المتحدة في جنيف أن ''الأعمال الأخيرة لإسرائيل في غزة تنتهك الحظر الصارم على العقاب الجماعي والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني. هؤلاء المسؤولون عن الأعمال الجبانة مذنبون بارتكاب جرائم حرب خطيرة ويجب ملاحقتهم ومعاقبتهم على جرائمهم''.

وثمة من قال أو سيقول إن إسرائيل أنهت احتلالها لقطاع غزة. صحيح، إسرائيل سحبت قواتها من القطاع وفككت مستوطناتها لكنها أبقت قبضتها على شرايين الحياة فيه، تتحكم به برا وبحرا وجوا كما تتحكم بتفاصيل الحياة اليومية لسكانه ليصح وصف قطاع غزة بأنه السجن الأكبر في العالم.

والواقع أن جريمة إسرائيل في غزة لم تبدأ بالحصار. إنها الجريمة المتمادية في حق سكان القطاع، ذلك أنهم في غالبيتهم من ضحايا سياسة الطرد والتشريد التي واكبت نشوء دولة إسرائيل. فلنتذكر أن أكثر من ثلثي سكان قطاع غزة، ما يقارب ٧٠ في المائة من سكان قطاع غزة، هم من اللاجئين ممن لا يملكون عنوانا في أرضهم غير مخيمات اللجوء: جباليا، الشاطئ، النصيرات، دير البلح، المغازي، خان يونس، رفح، البريج. وكلها عناوين تستهدفها إسرائيل، تماما كما استهدفت المنظمات الإرهابية، الهاغانا وشترين وارغون، في ١٩٤٨، عناوينهم الأصلية في جنوب فلسطين بالمجازر وحملات التخويف لإجبارهم على النزوح، تلك العناوين التي أصبحت اليوم جزءا من إسرائيل: أسدود والفالوجة وياصور وكوكبا وبئر السبع وغيرها المئات من القرى والبلدات.

الجريمة تتمادى. لكن لن نسأل ”إلى متى؟“. فواجب المجتمع الدولي إنقاذ قطاع غزة وسكانه فورا من العقاب الجماعي الذي ترتكبه إسرائيل.

هذا هو الخيار، هذا هو القرار الذي لا بد منه إذا كان لنا أن ننقذ الأمل في إمكان الوصول في هذه المنطقة إلى سلام عادل وشامل، بدل أن ندفنه أجزاء مع كل طفل ندفن.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يسعدني أن أُهنئ الجماهيرية العربية الليبية، البلد الشقيق بمناسبة انتخابها لعضوية مجلس الأمن، والثقة الكبرى التي منحتها إياها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أُهنئكم بترؤسكم مجلس الأمن في هذا الشهر، وأتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهامكم الجديدة. كما لا يفوتني أيضا أن أشكر الممثل الدائم لجمهورية إيطاليا الصديقة على العمل المتميز الذي قام به خلال رئاسة بلاده للمجلس في الشهر المنصرم.

عندما تُعرض مسألة ما أمام مجلس الأمن بصفة طارئة، فهذا يعني، حكما، أن هذه المسألة قد دخلت في غرفة العناية المكثفة. وهذا هو بالضبط ما هو مطروح على المجلس اليوم، فالتصعيد العدواني العسكري الإسرائيلي المترافق مع الحصار الجماعي للشعب الفلسطيني في غزة، وهو الحصار الذي يذكرنا بصفحات سوداء من تاريخ البشرية، يستدعيان من عناية المجلس معالجة طارئة تعيد ثقة المجتمع الدولي بدور القانون، بشكل لا يستثني أحدا وتحمي الشعب الفلسطيني الأعزل من آلة العدوان الإسرائيلي الأرعن، وتمكّن نزعة الشعوب إلى السلام.

إن قرار إسرائيل اعتبار قطاع غزة كيانا معاديا هو تفسير أحادي الجانب مرفوض للقانون الدولي وخروج عن مبادئ هذا القانون الذي يقرّ بأن العقوبات الجماعية ما هي إلا جريمة حرب لا ينبغي أن تفلت إسرائيل من تبعاتها القانونية والسياسية. وهذا القرار الإسرائيلي غير المسؤول يطلق يد قوات الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ولتطبيق سياسة الحصار الجماعي واستمرار الاغتيالات وإغلاق المعابر وإقامة مئات الحواجز العسكرية وقطع الكهرباء والوقود وإمدادات الغذاء والدواء عن سكان غزة بكاملهم. وإن ادعاء إسرائيل بأنها قد انسحبت من غزة

هو تزوير فاضح للحقائق. فإسرائيل تسيطر على الحدود الدولية وعلى المعابر الحدودية، وتستبيح حرمة غزة على مدار الساعة، وتتحكم في حركة الغذاء والدواء والماء والكهرباء. وباختصار فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هذا هو تعريفها بموجب القانون الدولي، قد حولت غزة إلى غيتو محاصر تماما، كما حولت الضفة الغربية إلى بانتوستانات محاصرة.

وبديهي أن إسرائيل ما كانت لتتجرأ على ارتكاب تجاوزاتها غير الإنسانية تلك وانتهاكاتها للقانون الدولي وتحديها المستمر للرأي العام العالمي وسعيها المحموم إلى تقويض عملية السلام المتأرجحة والمضطربة أساسا، لولا وجود فراغ هائل في مدى التزام بعض الدول الفاعلة بإطلاق عملية سلام شامل وعادل حقيقية وفق المرجعيات الدولية المعروفة، ولولا غياب ممارسة الضغط الفعال على إسرائيل للامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقانون الدولي الإنساني. إن على مجلس الأمن والمجتمع الدولي الانعتاق من عجزهما وشللهما إزاء ردع إسرائيل عن سياساتها الدموية هذه، ولا بد من اتخاذ إجراءات سريعة إزاء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بعيدا عن سياسة الكيل بمكيالين، بما يحفظ مصداقية دورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ولأن المجلس لم يقم بذلك بعد، فإن إسرائيل ما زالت تمعن في رفض تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية بشأن وقف وهدم جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه على الأرض الفلسطينية المحتلة. وما زالت إسرائيل ترفض وقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة وتضع شروطا تعجيزية أمام عملية السلام.

لقد قتلت إسرائيل، منذ عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام ٢٠٠٧ عددا يبلغ ٤٣٧ ٤ فلسطينيا، من بينهم ٨٦٧ قاصرا فلسطينيا، في حين قُتل ١١٩ قاصرا إسرائيليا في نفس الفترة. وهذه الأرقام المستقاة من مركز إسرائيلي لحقوق الإنسان تثبت أن إسرائيل دولة إرهابية وأكثر عنفا ثماني مرات من المقاومة الفلسطينية التي تدّعي إسرائيل أنها إرهاب يصيبها، علما بأن إطلاق القذائف الفلسطينية هو أساسا رد فعل فلسطيني على الاغتيالات الإسرائيلية التي تستهدف الفلسطينيين في غزة. وليس من المستغرب والحالة هذه أن يصف الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر والمطران دزموند توتو إسرائيل بأنها دولة عنصرية.

وعندما تطلق وكالة الأونروا نداء استغاثة عاجلة، فهذا ناقوس خطر يقرع بعنف على أبواب مجلس الأمن، ويعني أن خللا كبيرا حاصلا على مستوى ردود أفعال الأمم المتحدة ومجلس الأمن إزاء الوضع المأساوي السائد في غزة بفعل الأعمال الإجرامية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. وعندما تتداعى مئات المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والعديد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة إلى الدعوة للتحرك السريع لإنقاذ سكان غزة ومدن الضفة الغربية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، فهذا أيضا يعني أن شيئا ما خاطئا يحدث في بعض دوائر صنع القرار السياسي والأخلاقي الدولي، شيئا خاطئا يدفع إلى مزيد من اليأس والتوتر والإحباط والعنف وغياب آفاق السلام. ويتساءل البعض عن السبب الذي يحدو بالبعض إلى الهرولة باتجاه استصدار القرار تلو الآخر حول مسألة هامشية لا علاقة لها بحماية الأمن والسلم الدوليين، في حين يمانع هذا البعض أي جهد دولي نزيه يرمي إلى مساءلة إسرائيل أمام هذا المجلس عن ممارساتها الإجرامية وعدوانها الهمجي على الشعب الفلسطيني، وهو عدوان يرمي بوضوح إلى قضم حقوقه وتركيع صموده وتقسيم خطوط دفاعه الوطنية. إن النتيجة الوحيدة لمثل هذه السلبية من جانب البعض مآلها الوحيد هو دفع المنطقة باتجاه الانفجار، وإقناع شعوب المنطقة بأن مقاومة العدوان الإسرائيلي هي الحل الوحيد، وأن

الحديث عن السلام العبثي لا يخدم إلا استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيليين.

إن الوضع التصعيدي السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يعد يحتمل من جانب المجلس غض النظر عن استثناء إسرائيل من الامتثال لمبادئ القانون الدولي. بل أضحى يستدعي التدخل بقوة لوقف هذا الاستثناء، وإفهام صناع القرار الإسرائيليين بأنهم ليسوا فوق القانون، وأنهم خاضعون للمساءلة عن غيهم وعبادتهم للعنف، وعن لوثة التطرف والعنصرية التي أصابتهم. وينبغي أن يفهم هؤلاء الصناع أن استمرار الاحتلال على مدى عقود من الزمن لا يترك للشعب الفلسطيني إلا خيار مقاومة هذا الاحتلال، بالوسائل الشرعية التي يكفلها القانون الدولي والشرعية الدولية. إن عدوان إسرائيل على الشعب الفلسطيني قد بدأ منذ عقود، وقبل زمن طويل من ظهور حركة حماس، واستمر طوال ذلك في الاغتيالات اليومية، والانتهاكات اليومية، والاعتقالات اليومية، والحصار اليومي، والتجويع اليومي، والاستيطان اليومي والاستفزاز اليومي. إن من يستمع إلى بيان الممثل الإسرائيلي يفهم مباشرة أن قراءة إسرائيل لاحتلالها للأراضي الفلسطينية قراءة فريدة لا مثيل لها، فهو يعتبر أن على الفلسطينيين أن يقبلوا الاحتلال ويقدسوا ممارساته، ويعبدوا اضطهاده، ويشيدوا بالاغتيالات اليومية التي تقوم بها إسرائيل على مدار الساعة. إن أساليب الحكومة الإسرائيلية في انتهاك حق الشعب الفلسطيني هي الإرهاب الحقيقي الذي يجب إيقافه، وإن ادعاء الممثل الإسرائيلي رغبة بلاده في السلام لا ينطبق على أفعال الاستيطان والحصار والاغتيال، وبناء الجدار وضم أراضي الغير بالقوة، وإغلاق المعابر وقطع الكهرباء والماء وإمدادات الغذاء والدواء، واعتقال قيادات الشعب الفلسطيني وأعضاء المجلس التشريعي المنتخبين ديمقراطيا منذ سنوات. وإن ثمار السلام الحقيقي والأمان الحقيقي ينبغي أن تقطفها جميع شعوب المنطقة وليس الإسرائيليون وحدهم، لأن السلام والأمن حق من حقوق الإنسان، بشكل عام، بغض النظر عن اللون أو الدين أو العرق. وإن مبدأ الحق في الدفاع عن النفس يسري على الجميع، بمن فيهم الفلسطينيون، ولا يمكن أن يكون مبدأ عنصريا مفصلا على المقاسات الإسرائيلية ومعايير الاحتلال.

وختاما، سيدي الرئيس، إن مجلس الأمن مدعو اليوم بشكل عاجل إلى اتخاذ إجراء فوري، لإلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام قواعد القانون الدولي، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وذلك بالكف عن استخدام ملايين الشعب الفلسطيني رهينة لأطماع سياسية، ترمي إلى معاقبة أفراد هذا الشعب، بشكل جماعي، بسبب خياراته السياسية الرافضة للاحتلال.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد العلاف (الأردن): شكرا سيدي الرئيس، اسمحوا لنا في البداية أن نتقدم إليكم وإلى دولتكم الشقيقة بالتهنئة بتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. والشكر موصول إلى سعادة السفير الإيطالي، السيد مارشيلو سبتافورا، على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس في الشهر المنصرم. كما نتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء المجلس على استجابتهم السريعة لعقد هذه الجلسة الطارئة.

تشهد غزة أوضاعا إنسانية خاصة وطارئة، تتطلب من المجتمع الدولي التدخل الحاسم والفوري لمعالجتها. إن أي تأخير في التدخل سيوسع نطاق الأزمة ويضاعف آثارها، ويترك آثارا عميقة على عملية السلام برمتها. نحن في الأردن قلقون بصورة خاصة حيال الوضع الإنساني في غزة، والافتقار إلى الاحتياجات المعيشية الأساسية لدى سكانها، ونرفض رفضا قاطعا سياسات العقاب الجماعي لخلق معاناة واسعة النطاق، وتوظيفها لأغراض سياسية.

واستجابة لهذا الواقع المأساوي، أصدر جلالة الملك عبد الله الثاني تعليماته إلى الحكومة الأردنية، لتسيير قافلة إغاثة فورية استكمالا واستمرارا لمئات القوافل الأردنية الأخرى التي تستهدف تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، ومن المتوقع أن تصل إلى غزة خلال ساعات من الآن. إن المطلوب من الحكومة الإسرائيلية أن تسهل مرور المساعدات الإنسانية الأردنية، أو تلك المساعدات الأخرى التي تديرها وتشرف عليها الهيئة الأردنية الهاشمية.

لكن هذا لا يمثل إلا الاستجابة الإنسانية الفورية. الاستجابة الحقيقية هي تلك التي يقدمها مجلس الأمن. إننا ندعو مجلس الأمن إلى التدخل الفوري لإيقاف هذه الأزمة الإنسانية وعكس مسارها، وخلق الظروف الملائمة لمتابعة خيار السلام كما تم إقراره في أنابوليس، وتأكيده في باريس قبل أسابيع قليلة.

وما نطلبه ليس أقل من الوقف الفوري للعمليات العسكرية، ورفع جميع أشكال الحصار وإنهاء سياسة العقاب الجماعي، وفتح المعابر، والسماح لمؤسسات الأمم المتحدة بالعمل، وإدخال مواد الإغاثة والمواد الإنسانية، واستئناف إمداد القطاع بالماء والكهرباء والأغذية والوقود لإعادة تشغيل محطات توليد الكهرباء.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجهه مجلس الأمن اليوم هو احتواء الأزمة، وتهيئة الظروف الملائمة للعودة إلى طاولة المفاوضات. هدفنا النهائي، سيدي الرئيس، يجب أن يبقى تحت أنظارنا بصورة مستمرة، وهو الوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة والمتواصلة والقابلة للبقاء، قبل نهاية العام الحالي، وذلك وفقا لما اتفق عليه في مؤتمر أنابوليس، وحسب ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية وبنود خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): سيدي الرئيس، بداية أود أن أعرب عن تأييدي لبيان رئيس المجموعة العربية، مندوب المملكة العربية السعودية. واسمحوا لي أن أتقدم إليكم بالتهنئة برئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، وأن أثني على إدارتكم الحكيمة لأعمال المجلس. كما أود أن أشيد برئاسة سلفكم الممثل الدائم لإيطاليا على إدارته المتميزة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأتقدم بالشكر الجزيل لكم على تلبية الطلب العربي لعقد هذه الجلسة.

إن الوضع الخطير والمتدهور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، يتطلب من مجلس الأمن، باعتباره الجهاز المسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، القيام باتخاذ إجراء فوري لوقف العدوان الإسرائيلي، وخاصة على قطاع غزة؛ ورفع الحصار عنه وفتح المعابر؛ والسماح بدخول الإمدادات الإنسانية ومواد الإغاثة؛ وحماية السكان المدنيين، وضمان حقوقهم المكفولة بموجب القانون الدولي؛ والطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير عاجل إلى مجلس الأمن بشأن الممارسات الإسرائيلية، المنافية لكافة الأعراف والقوانين الدولية في التعامل مع سكان الأرض الفلسطينية المحتلة. ونطالب مجلس الأمن كذلك بإجراء تحقيق دولي في الجرائم الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، وخاصة في قطاع غزة وندعو المجلس إلى إعلان قطاع غزة منطقة منكوبة، تُحتم توجيه نداء عاجل إلى المجتمع الدولي لتقديم العون والمساعدة إلى الشعب الفلسطيني المحاصر؛ واعتبار قرار إسرائيل بأن قطاع غزة كيان معاد قرارا غير قانوني وغير شرعي.

إن جامعة الدول العربية تعرب عن بالغ قلقها إزاء الحالة الإنسانية والاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية

المحتلة، نتيجة مواصلة الانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة ضد المدنيين الفلسطينيين. فالاقتصاد الفلسطيني في حالة انهيار تام بسبب سياسة تضييق الخناق التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال، مما يجعل الكثير من الأسر الفلسطينية تعيش في مستوى الكفاف وتفتقر إلى أدنى متطلبات العيش الكريم من بنية تحتية وتعليم وصحة. إن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وخاصة في قطاع غزة، يتسبب في تفاقم حدة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية، إذ تواصل قوات الاحتلال شن العمليات العسكرية في الأرض المحتلة مستخدمة في ذلك الاحتجاز التعسفي؛ ونزع الملكية بالقوة؛ وهدم البيوت؛ وتجريف الأراضي الزراعية؛ وفرض قيود قاسية على التنقل؛ وانتهاج سياسة الإغلاق، التي تعد سببا أساسيا من أسباب الفقر والأزمة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ضاربة عرض الحائط بكل الأعراف والقيم الإنسانية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين في وقت الحرب.

لقد وصل الأمر إلى حد أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لم يعد باستطاعتها إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثة إلى قطاع غزة بسبب الإغلاق الإسرائيلي الشامل لمعابر القطاع، مما يتسبب في كارثة إنسانية من صنع إسرائيل لا سابق لها في المنطقة وتترتب عليه عواقب وخيمة.

إن ممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، تشكل تهديدا لفرص السلام في المنطقة ولنتائج مؤتمر أنابوليس. وإن استمرار احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية هو السبب الرئيسي للصراع العربي الإسرائيلي؛ وإيجاد حل لهذا الصراع لا يمكن أن يكون إلا عبر إجراء المفاوضات بين الأطراف لإنهاء الاحتلال، وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

الرئيس: طلب ممثل إسرائيل الكلمة ليدلي ببيان آخر، وأعطيه الكلمة.

السيد كوهين (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لوفدي لمخاطبة المجلس مرة أخرى.

إن منظمة حماس الإرهابية التي تعمل في قطاع غزة والمسؤولة عن الحالة الراهنة التي تواجه الشعب الفلسطيني، لم تنشأ من فراغ. فحماس – على غرار المنظمات الأخرى، أيضا – تدعمها وتمولها دول في المنطقة، مثل سورية، انتهاكا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وخاصة، قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

ولذلك فإن ذروة نفاق ممثل سورية وسخريته وبذاءته هي أن يخاطب المجلس ويدين إسرائيل لمجرد دفاعها عن نفسها ضد إرهابيي حماس ذاتها التي تدعمها سورية. ودمشق هي مأوى ومقر العديد من المنظمات الإرهابية، بما في ذلك الجهاد الإسلامي وحماس. ويعيش هناك خالد مشعل، الزعيم السياسي لحماس، بينما يواصل تنسيق قتل الإسرائيليين. وإسرائيل تناشد جميع الدول وقف دعمها للإرهابيين وللإرهاب، وفقا للقانون الدولي.

ومما يدعو إلى الأسف العميق أن إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن استخدمت، خلال الإدلاء ببيانها صباح هذا اليوم، مصطلح ”الإبادة الجماعية“ للإشارة إلى الحالة في قطاع غزة. وهو مصطلح يفتقر بقدر كبير إلى الحساسية نحو الناجين من الإبادة الجماعية في جميع أرجاء العالم ونحو مشاعر هذا المجلس لاستخدام اللغة بهذه الطريقة الرخيصة. ووفدي يناشد الدول الأعضاء أن تتسم بقدر أكبر من المسؤولية عن اللغة التي تستخدمها في بياناتها.

وأخيرا، فإن من المدهش، مع أنه ليس مفاجئا، أن بعض الوفود التي خاطبت المجلس اليوم أشارت إلى الحالة في قطاع غزة من خلال منظور أحادي الجانب، بدون أي إدراك للأسباب الحقيقية للحالة. وعدم الإشارة إلى حماس هو إثبات لحقيقة أن المداولات في هذه الغرفة تكون في أغلب الأحيان أبعد مما ينبغي عن الحقيقة على أرض الواقع.

إنني أكرر تأكيد التزام إسرائيل بتيسير المعونة الإنسانية اللازمة للسكان المدنيين الفلسطينيين في قاطع غزة. وتمثل الحالة الراهنة التي تواجهها إسرائيل نفس التحدي التي تجابهه جميع الديمقراطيات حينما تتصدى للإرهاب – وهو التحدي المتمثل في التمسك بمعايير القانون الدولي حتى بينما ينتهك الإرهابيون الذين تقاتلهم إسرائيل تلك القواعد بشكل متعمد.

الرئيس: ممثل سورية طلب الكلمة ليدلي ببيان آخر، وأعطيه الكلمة.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، أشعر بالأسف لاضطراري لأخذ الكلمة مرة أخرى أمام المجلس في هذا الوقت المتأخر.

لم يفهم ممثلو إسرائيل في المحافل الدولية بعد أن قصة احتلال آلتهم العسكرية العدوانية للأراضي العربية وقصة حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الشرعية المغتصبة هي قصة صارت مفضوحة إلى درجة أن منظمات إسرائيلية غير حكومية أصبحت تساهم بفعالية في فضح الممارسات الإسرائيلية غير الإنسانية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

إن مسرحية التباكي بدموع التماسيح، أمام مجلس الأمن، من وجود عنف فلسطيني ليس لديه سوى الحجارة للتصدي لترسانة العدوان الإسرائيلي فوق الأرض الفلسطينية، هذه المسرحية أضحت فجة وممجوجة وغير قادرة على حجب شمس الحقيقة الساطعة عن عيون أعضاء المجلس الفاحصة.

لقد بدأ الإرهاب الإسرائيلي، إرهاب الدولة الإسرائيلي، في منطقتنا مع بدء استيلاء إسرائيل من فلسطين التاريخية في العام ١٩٤٨. وهذا الإرهاب – كما تعرفون – أصاب ممثلين للأمم المتحدة، فالكونت برنادوت، الذي قضي بفعل تفجير إرهابي قادة رئيس وزراء سابق لإسرائيل، كما وقعت ضحيته عناصر من قوات بعثة الأمم المتحدة لفض الاشتباك في لبنان مرارا وتكرارا، وآلاف الأطفال، في مذابح بحق المدنيين ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية على مدى عقود، في كل من مصر والأردن وسورية ولبنان وفلسطين.

وفي هذه المناسبة، أذكّر أعضاء المجلس بأن أول حادثة اختطاف طائرة مدنية في العالم قامت بها إسرائيل، باختطاف طائرة مدنية سورية عام ١٩٥٤؛ وأذكّر الأعضاء أيضا بأن إسرائيل قد أسقطت طائرة مدنية ليبية عام ١٩٧١. إن السلام لن يعم منطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن يفهم ممثلو إسرائيل أن السلام في مصلحتهم قبل أن يكون في مصلحتنا. السلام ليس مصلحة عربية فقط، وعندما تفهم إسرائيل أن السلام حاجة إسرائيلية قبل أن يكون من احتياجات العرب، سيتحقق السلام وستصبح مهمة المجلس أسهل بكثير مما هي عليه الآن.

إن الدول العربية لم تدع الملايين من اللاجئين الفلسطينيين إلى الإقامة فيها. هؤلاء الملايين، في لبنان وسورية ومصر والأردن وداخل الأراضي الفلسطينية، قد أُجبروا على الرحيل من وطنهم. إن سورية لم تطلب من خالد مشعل أن يأتي إلى دمشق؛ وكذلك لبنان: لم يطلب من حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني أن يقيموا فيه. إن هؤلاء يريدون العودة اليوم قبل غد إلى وطنهم؛ وفقا لقرار الشرعية الدولية، ١٩٤ (د-٣)، قرار العودة الذي اعتمده أعضاء

المجلس، ممثلو هذه الشرعية. إن هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا ينتظرون العودة إلى وطنهم فلسطين، وهو وطن له عنوان، ويعرف الجميع أين هو موجود على الخريطة؛ نعم، الناس جميعا تعرف هذا العنوان. لن يستطيع مندوب إسرائيل هنا أو في أي محفل آخر أن يحجب هذه الحقيقة عن مرجعيات القانون الدولي وعن أنظار أعضاء المجلس. إن هذا المحفل وُجد لحماية القانون، لا للسماح لإسرائيل بأن تُستثنى من هذا القانون.

الرئيس: يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.